المدرسة النقدية (مدرسة شيكاغو)

(Monetarist School of Thought)

المدرسة النقدية أو ما يُعرف أيضًا بمدرسة شيكاغو، تُعد من أبرز المدارس الاقتصادية الحديثة التي برزت بقوة خلال القرن العشرين، وقد سُمّيت بهذا الاسم بسبب تركيزها الأساسي على دور النقود في تفسير الظواهر الاقتصادية ومعالجة الاختلالات التي تصيب الاقتصاد. كما ارتبطت هذه المدرسة بجامعة University of Chicago التي كانت مركزًا فكريًا مهمًا لتطور أفكارها وانتشارها. وقد تبنّت المدرسة النقدية رؤية متميزة ترى أن التحكم في عرض النقود يمثل العامل الحاسم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وأن التغيرات النقدية تؤثر بشكل مباشر في مستويات الأسعار والنشاط الاقتصادي.

ويُعد الاقتصادي الأمريكي Milton Friedman أبرز مفكري هذه المدرسة وقائدها الفكري. فقد عمل منذ أربعينيات القرن الماضي على تطوير النظرية النقدية وإعادة إحياء الأفكار الكلاسيكية المتعلقة بأهمية النقود، مع إدخال تعديلات تتلاءم مع تطورات الاقتصاد الحديث. ورغم أن أفكاره بدأت مبكرًا، فإنها لم تلقَ قبولًا واسعًا في البداية بسبب هيمنة الفكر الكينزي الذي كان يسيطر على السياسات الاقتصادية بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى ونجاح أفكار John Maynard Keynes في تلك المرحلة.

غير أن الوضع تغيّر جذريًا خلال سبعينيات القرن العشرين، حين واجه اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية أزمة اقتصادية معقدة تمثلت في ظهور ظاهرة جديدة عُرفت بالركود التضخمي، وهي اجتماع مشكلتين اقتصاديتين كان يُعتقد سابقًا أنهما متعارضتان: ارتفاع معدلات التضخم من جهة، وارتفاع معدلات البطالة من جهة أخرى. وقد شكّل هذا الوضع تحديًا كبيرًا للنظرية الكينزية التي عجزت عن تقديم حلول فعالة لهذه الأزمة، إذ كانت سياسات التدخل الحكومي وزيادة الإنفاق العام غير كافية لمعالجة المشكلة، بل اعتبر البعض أنها ساهمت في تفاقمها.

في هذا السياق، وجدت أفكار فريدمان والنقديين فرصة للانتشار والقبول، خاصة مع قوة الحجج النظرية التي قدموها وضعف الأداء الاقتصادي الأمريكي آنذاك. وقد أدى هذا التحول الفكري إلى تراجع التأثير الكينزي وصعود المدرسة النقدية بوصفها بديلًا نظريًا وعمليًا في إدارة الاقتصاد الكلي.

ويُستخدم مصطلح "النقديون" للإشارة إلى الاقتصاديين الذين يتبنون الفكرة الكلاسيكية القائلة إن الزيادة في عرض النقود تؤدي أساسًا إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وليس بالضرورة إلى زيادة الإنتاج الحقيقي أو خلق فرص عمل دائمة. فبحسب هذه المدرسة، فإن التضخم ظاهرة نقدية في جوهرها، وينشأ غالبًا نتيجة نمو الكتلة النقدية بمعدلات تفوق نمو الإنتاج.

كما تتوافق مبادئ المدرسة النقدية إلى حد كبير مع أفكار المدرسة الكلاسيكية والمدرسة النيوكلاسيكية، خاصة فيما يتعلق بالإيمان بقدرة السوق على تحقيق التوازن تلقائيًا إذا تُرك يعمل بحرية. ولذلك ينظر إليها كثير من الاقتصاديين باعتبارها امتدادًا أو صيغة حديثة للمدرسة الكلاسيكية الجديدة.

وقد أكد النقديون على أن للنقود دورًا أساسيًا في تحديد مستويات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والأسعار، وأن السياسة النقدية أكثر فعالية من السياسة المالية في توجيه الاقتصاد. ومن هذا المنطلق، عارضت المدرسة النقدية أفكار كينز التي تدعو إلى تدخل الدولة المكثف في النشاط الاقتصادي لتحقيق التشغيل الكامل والتوازن الاقتصادي، معتبرة أن هذا التدخل غالبًا ما يؤدي إلى تشوهات واختلالات إضافية داخل السوق.

وبذلك مثّلت المدرسة النقدية تحولًا مهمًا في الفكر الاقتصادي الحديث، حيث أعادت الاعتبار لدور النقود والسياسة النقدية، ورسخت فكرة أن الاستقرار الاقتصادي يتطلب إدارة دقيقة للعرض النقدي أكثر من الاعتماد على التوسع في الإنفاق الحكومي.

المبادئ الرئيسية للمدرسة النقدية

أولا: دور النقود

تمنح المدرسة النقدية للنقود مكانة مركزية في التحليل الاقتصادي، إذ ترى أن لها دورًا أساسيًا في تحديد مستوى التوازن في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وكذلك المستوى العام للأسعار. فوفقًا لهذا التصور، لا تُعد النقود مجرد وسيلة للتبادل، بل أداة مؤثرة في النشاط الاقتصادي ككل. كما يؤكد النقديون أن التغيرات في عرض النقود تؤثر بشكل واسع على حجم الإنفاق الكلي من خلال التأثير في كل من الاستثمار والاستهلاك.

وعلى خلاف المدرسة الكينزية التي افترضت أن السياسة النقدية تؤثر في الطلب الكلي أساسًا عبر سعر الفائدة، ومن ثم عبر الإنفاق الاستثماري، يرى النقديون أن أثر السياسة النقدية أوسع من ذلك. فالزيادة في عرض النقود تؤدي إلى ارتفاع السيولة المتاحة لدى الأفراد والمؤسسات، مما يدفع القطاع الخاص والقطاع العائلي إلى زيادة الإنفاق، وهو ما يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي نحو الأعلى، وبالتالي رفع مستوى التوازن للناتج الحقيقي على المدى القصير.

ثانيا: رفض النقديون للأفكار الكينزية

عارض النقديون العديد من أفكار المدرسة الكينزية، خاصة ما يتعلق بدور الدولة في إدارة الاقتصاد. فهم يرون أن الاقتصاد يمتلك قدرة ذاتية على تحقيق التوازن بشكل آلي، مع وجود تقلبات محدودة وطبيعية يمكن للسوق تصحيحها دون تدخل حكومي واسع.

كما يعتقدون أن حالات الكساد العميق لا تنتج أساسًا عن ضعف الإنفاق الكلي كما رأى كينز، بل عن سياسات نقدية غير ملائمة تؤدي إلى اختلالات كبيرة في النشاط الاقتصادي. ويرى النقديون كذلك أن التغيرات في عرض النقود تؤثر مباشرة في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، وليس فقط عبر قناة سعر الفائدة.

أما السياسة المالية، مثل زيادة الإنفاق الحكومي أو خفض الضرائب، فيعتبرها النقديون أقل فعالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، إلا إذا كانت منسجمة مع تغيرات مناسبة في عرض النقود. وحتى في هذه الحالة، قد تصبح محدودة الأثر في ظل ما يعرف بالتوقعات الرشيدة، حيث يتوقع الأفراد نتائج السياسات الحكومية ويعدّلون سلوكهم مسبقًا.

ثالثا: السلوك الأمثل

يرتكز الفكر النقدي على أحد المبادئ الأساسية للمدرسة التقليدية الجديدة، وهو أن الأفراد يتصرفون بعقلانية ويسعون باستمرار إلى تعظيم رفاهيتهم ومصالحهم الخاصة. فالفرد يمثل الوحدة الاقتصادية الأساسية، ويتخذ قراراته بناءً على مقارنة المنافع بالتكاليف.

كما يرى النقديون أن الأفراد يحققون منافع أكبر من خلال التخصص وتقسيم العمل والتبادل في الأسواق. لذلك، فإن المستهلكين والعمال والمنشآت الاقتصادية يستجيبون للمحفزات الاقتصادية سواء كانت إيجابية، مثل الأرباح والأجور المرتفعة، أو سلبية، مثل الضرائب والخسائر، وهو ما يجعل الأسواق قادرة على التنسيق بين القرارات الفردية بكفاءة.

رابعا: الأسعار والأجور

يرى النقديون أن الأسعار والأجور الفعلية تميل في الأجل الطويل إلى الاقتراب من مستوياتها التنافسية، أي المستويات التي تعكس التوازن بين العرض والطلب. كما تعكس هذه الأسعار والأجور تكاليف الفرصة البديلة في المجتمع، خاصة على المستوى الحدي.

ومن هذا المنطلق، يعتقد النقديون أن المنافسة داخل الأسواق تؤدي في النهاية إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية، وتشجع على الابتكار وظهور منتجات جديدة، كما تسهم في الحد من الاحتكار أو إضعافه مع مرور الزمن.

خامسا: الاحتكار

ترتبط نظرة المدرسة النقدية للاحتكار بفكرة الدور المحدود للحكومة في الاقتصاد. فالنقديون يرون أن الحكومة بطبيعتها أقل كفاءة من السوق في تخصيص الموارد وتحقيق الأهداف الاقتصادية.

كما يعتقدون أن المسؤولين الحكوميين لا يتحركون دائمًا وفقًا للمصلحة العامة، بل قد يسعون إلى تحقيق أهدافهم الخاصة وتعظيم مصالحهم، مما يؤدي إلى توجيه جزء من الموارد نحو استخدامات لا تخدم دافعي الضرائب أو المجتمع ككل. لذلك يدعو النقديون إلى تقليص تدخل الحكومة وترك المجال بشكل أكبر لقوى السوق.

ومنه يمكن إجمال المبادئ الأساسية للمدرسة النقدية وسياسة النقديين في التالي:

أبرز المبادئ الأساسية للمدرسة النقدية (سياسات النقديين)

1- الدور الذي تلعبه التغيرات في عرض النقود في تحديد الناتج الحقيقي التوازني، أو مستوى الأسعار: يرى النقديون أن التحكم في عرض النقود يمثل الأداة الأساسية لضبط الاقتصاد. فالتوسع النقدي المفرط يؤدي غالبًا إلى ارتفاع الأسعار وظهور التضخم، بينما يساعد التحكم المنتظم في نمو الكتلة النقدية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

2- لا يعتقد النقديون بأن الاقتصاد يخضع لحالة عدم توازن في سوق العمل وسوق السلع، أو أن الحكومة يجب أن تلعب دورًا فعالًا في الاقتصاد:

يؤمن النقديون بأن الاقتصاد قادر على استعادة توازنه ذاتيًا عبر آليات السوق. لذلك، فهم لا يرون ضرورة لتدخل حكومي دائم في سوق العمل أو سوق السلع.

3- محاولات الحكومة في تحقيق الاستقرار في الاقتصاد تجعل الأمور أكثر سوءًا، بسبب أن تغيير السياسة الاقتصادية عملًا يأخذ فاصلًا زمنيًا طويلًا:

يؤكد النقديون أن التدخل الحكومي غالبًا ما يتأخر عن مواكبة المتغيرات الاقتصادية بسبب الزمن اللازم لاكتشاف المشكلة واتخاذ القرار وتنفيذه، وهو ما قد يؤدي إلى تفاقم الأزمات بدل حلها.

4- يعتقدون بأن القواعد الرسمية يجب أن تحكم عملية صنع السياسات الاقتصادية:

يدعو النقديون إلى استبدال السياسات الظرفية بقواعد واضحة وثابتة، مثل الحفاظ على معدل منتظم لنمو عرض النقود. ويرون أن هذا الأسلوب يحقق قدرًا أكبر من الاستقرار ويقلل من حالة عدم اليقين الاقتصادي.

ميلتون فريدمان Milton Friedman (1912-2006)

يُعد Milton Friedman من أبرز رواد المدرسة النقدية وأحد أهم المنظرين الاقتصاديين في القرن العشرين، حتى ارتبط اسمه بشكل وثيق بما يُعرف بمدرسة شيكاغو. وقد شغل منصب أستاذ الاقتصاد في قسم الاقتصاد بجامعة University of Chicago، حيث ساهم من خلال أبحاثه وأفكاره في إعادة الاعتبار لدور النقود والسياسة النقدية في تحليل الظواهر الاقتصادية.

وفي سنة 1957 نشر فريدمان كتابه الشهير "نظرية دالة الاستهلاك" (A Theory of the Consumption Function) ، والذي قدم فيه أفكارًا جديدة حول سلوك الاستهلاك، منتقدًا بذلك التصور الكينزي التقليدي، ومؤسسًا لرؤية مختلفة أصبحت لاحقًا من أهم ركائز المدرسة النقدية.

أبرز إسهامات ميلتون فريدمان

1- دالة الاستهلاك

انتقد فريدمان دالة الاستهلاك التي قدمها John Maynard Keynes، واعتبرها دالة مبسطة أو بسيطة، ولا تعكس بشكل دقيق السلوك الحقيقي للأفراد في الاستهلاك. فقد رأى كينز أن الاستهلاك يعتمد أساسًا على الدخل الجاري، أي الدخل الذي يحصل عليه الفرد في الوقت الحاضر.

أما فريدمان فقدم مفهومًا مختلفًا يتمثل في **الدخل الدائم**، حيث يرى أن الاستهلاك العائلي لا يتحدد بناءً على الدخل الحالي فقط، بل وفقًا للدخل الذي يتوقع الأفراد الحصول عليه على مدى سنوات طويلة. ويُقصد بالدخل الدائم: متوسط الدخل المتوقع خلال فترات زمنية ممتدة، وليس الدخل المؤقت أو العابر.

وانطلاقًا من ذلك، أوضح فريدمان أن الأفراد يسعون إلى الحفاظ على مستوى معيشي مستقر نسبيًا من سنة إلى أخرى، ولذلك لا يغيرون مستوى استهلاكهم بشكل كبير عند حدوث تغيرات مؤقتة في الدخل.

كما توصل في نظريته إلى أن الميل الحدي للاستهلاك أقل مما افترضه كينز، أي أن الأفراد لا ينفقون جزءًا كبيرًا من كل زيادة في الدخل كما تصور الفكر الكينزي. ونتيجة لذلك، فإن مضاعف الاستثمار يكون أصغر مما توقع كينز، مما يعني أن درجة عدم الاستقرار الاقتصادي أقل حدة مما كانت تصوره النظرية الكينزية.

2- الطلب على النقود

قدّم فريدمان تصورًا جديدًا للطلب على النقود، حيث اعتبر أن الطلب على النقود هو في جوهره طلب على الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد لما توفره لهم من منفعة، سواء لتسهيل المعاملات أو لمواجهة الظروف غير المتوقعة.

وأكد أن الطلب على النقود يتحدد أساسًا بثلاثة عوامل رئيسية:

- **إجمالي الثروة :** فكلما ارتفعت ثروة الأفراد زادت قدرتهم ورغبتهم في الاحتفاظ بالنقود .
- **تكلفة الاحتفاظ بالأرصدة النقدية :** أي العائد الذي يضحي به الفرد عند الاحتفاظ بالنقود بدل استثمارها في أصول أخرى مثل السندات أو الأسهم .
- **تفضيلات الأفراد :** وتشمل ميولهم الشخصية نحو السيولة أو الادخار، ومدى تفضيلهم للاحتفاظ بالنقود مقارنة ببدائل أخرى .

ومن خلال هذا التحليل، وسّع فريدمان مفهوم الطلب على النقود وجعله أكثر شمولًا مقارنة بالتحليل التقليدي.

3- نظرية كمية النقود (عرض النقود)

أعاد فريدمان صياغة نظرية كمية النقود في إطار حديث، حيث أكد أن الطلب على النقود يتميز بدرجة عالية من الاستقرار النسبي في الأجل القصير، وهو ما يجعل العلاقة بين كمية النقود والنشاط الاقتصادي أكثر قابلية للتنبؤ.

أما في الأجل الطويل، فقد أوضح أن الزيادة المستمرة في عرض النقود تؤدي أساسًا إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار. فعندما ترتفع كمية النقود (عرض النقود) في الاقتصاد بوتيرة أسرع من نمو الإنتاج، يظهر التضخم وترتفع أسعار السلع والخدمات.

ومع ارتفاع الأسعار، يزداد طلب الأفراد على النقود لأنهم يحتاجون إلى الاحتفاظ بكميات أكبر منها لشراء السلع والخدمات التي أصبحت أكثر تكلفة. وفي النهاية يتحقق التوازن بين العرض والطلب على النقود، ولكن عند مستوى أعلى للأسعار.

كما اختلف فريدمان مع النظرية التقليدية القديمة التي افترضت ثبات سرعة تداول النقود، إذ رأى أن المهم ليس ثبات هذه السرعة، بل استقرار الطلب على النقود بدرجة كبيرة.

ومن أشهر أفكاره في هذا المجال قوله **"إن التضخم هو دائما ظاهرة نقدية"** ، أي أن السبب الجوهري للتضخم هو النمو السريع والمفرط في كمية النقود داخل الاقتصاد. ولذلك دعا إلى ضرورة التحكم المنتظم في نمو الكتلة النقدية باعتباره الوسيلة الأساسية للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي .

الإسهامات الفكرية المعاصرة في تاريخ الفكر الاقتصادي (أصحاب التوقعات الرشيدة)

ظهر اتجاه التوقعات الرشيدة ضمن التطورات الحديثة للفكر الاقتصادي، خاصة في إطار الاقتصاد الكلاسيكي الجديد الذي سعى إلى إعادة إحياء العديد من الأفكار الكلاسيكية في تحليل الظواهر الاقتصادية، مع إدخال أدوات تحليلية أكثر تطورًا تتناسب مع تعقيدات الاقتصاد المعاصر.

وقد اعتمد الاقتصاد الكلاسيكي الجديد على فكرتين نظريتين أساسيتين شكّلتا الأساس الفكري لهذا الاتجاه. تتمثل الفكرة الأولى في **نظرية التوقعات الرشيدة**، التي تعد من أهم الإسهامات الحديثة في الاقتصاد الكلي، أما الفكرة الثانية فهي **نظرية توازن السوق المستمر**.

وتقوم نظرية التوقعات الرشيدة على افتراض أن الأفراد والمتعاملين الاقتصاديين، مثل المستهلكين والمنتجين والمستثمرين، لا يتخذون قراراتهم بشكل عشوائي أو بناءً على معلومات ناقصة فقط، بل يعتمدون على تحليل المعلومات المتاحة لهم بصورة عقلانية عند تكوين توقعاتهم بشأن المستقبل. فالأفراد، وفق هذه النظرية، يستفيدون من الخبرات السابقة والمعطيات الحالية لفهم الاتجاهات الاقتصادية المتوقعة، مثل معدلات التضخم، أسعار الفائدة، ومستويات الإنتاج والدخل.

أما العنصر الجديد في هذا الاتجاه فهو منح التوقعات دورًا محوريًا في تفسير السلوك الاقتصادي. فبدل النظر إلى الأفراد باعتبارهم مجرد مستجيبين سلبيين للسياسات الاقتصادية، ترى هذه النظرية أنهم يتوقعون آثار السياسات الحكومية مسبقًا ويعدّلون سلوكهم وفقًا لذلك. فعلى سبيل المثال، إذا توقعت الأسر

ارتفاع الأسعار مستقبلًا، فإنها قد تزيد استهلاكها الحالي أو تعدل قراراتها الادخارية بما يتناسب مع هذه التوقعات.

ورغم حداثة مفهوم التوقعات الرشيدة، فإن فكرة **توازن السوق المستمر** تعد أقدم من ذلك، وتمثل امتدادًا مباشرًا للفكر الكلاسيكي. إذ ترى المدرسة الكلاسيكية الجديدة أن الأسواق تمتلك قدرة ذاتية على تحقيق التوازن باستمرار من خلال آليات العرض والطلب ومرونة الأسعار والأجور، دون الحاجة إلى تدخل حكومي واسع.

وتُعد هذه الفكرة القضية الأساسية في الاقتصاد الكلاسيكي، لأنها تقوم على الاعتقاد بأن أي اختلالات في السوق، مثل البطالة أو الفائض في الإنتاج، تكون مؤقتة وقابلة للتصحيح الذاتي. ومن هنا اكتسبت المدرسة الكلاسيكية الجديدة بعدًا نظريًا واسعًا، لأنها جمعت بين الإيمان بقدرة السوق على التوازن الذاتي وبين التحليل الحديث لدور التوقعات في توجيه القرارات الاقتصادية.

وبالتالي، ترى نظرية التوقعات الرشيدة أن نقطة البداية المنطقية في التحليل الاقتصادي تتمثل في فهم الدور الذي تؤديه التوقعات في الاقتصاد، لأن قرارات الأفراد لا تعتمد فقط على الظروف الحالية، بل أيضًا على ما يتوقعونه بشأن المستقبل. ومن خلال هذا المنظور، أصبحت التوقعات عنصرًا أساسيًا في تفسير فعالية أو محدودية السياسات الاقتصادية، خاصة السياسات النقدية والمالية.